تنزلات القرآن الكريم

د. محمد أحمد عبدالعزيز الجمل(*)

(*) أستاذ مساعد بقسم أصول الدين، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية.

ملخص البحث:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد،

فهذا بحث يتناول موضوع تنزلات القرآن الكريم، وقد وردت روايات كثيرة تبين أن القرآن الكريم قبل نزوله على قلب النبي ﷺ، نزل من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، وهذا التنزل ذهب إلى القول به عامة العلماء قديماً وحديثاً، ولكن بعض العلماء المعاصرين ناقش وجادل في هذا التنزل الثاني من نواح عدة؛ عقلية ونقلية، وهذا البحث ينعقد لعرض آراء هؤلاء العلماء المعاصرين وأدلتهم ونقاشها نقاشاً مفصلاً.

المقدمة:

﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١ قَيِّمٗا لِّيُنذِرَ بَأۡسٗا شَدِيدٗا مِّن لَّدُنۡهُ وَيُبَشِّرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ أَجۡرًا حَسَنٗا ۝٢﴾ [الكهف: ١-٢].

والصلاة والسلام على من أُنزل عليه القرآن في شهر رمضان، وفي ليلة من أشرف ليالي الزمان. أما بعد،

فإن مبحث نزول القرآن الكريم من أهم مباحث علومه، بل لعله أهمها؛ لأن كثيراً من المباحث التي تذكر في هذا الفن، تتوقف على العلم بنزوله، فهو كالأصل بالنسبة لغيره، والعلم بالأصل مقدم على العلم بالفرع.

لقد بحث علماؤنا ضمن مبحث نزول القرآن قضايا عدة، فبحثوا في معنى النزول وتعريفه لغة واصطلاحاً، ووقت نزول القرآن وتاريخه، وكيفية نزوله (تنزلات القرآن، وكيفية تلقي جبريل – عليه السلام – له من الله تبارك وتعالى، وكيفية تلقي النبي له من جبريل – عليه السلام – وكونه يقظة لا مناما ولا إلهاماً، ونزوله باللفظ والمعنى)، ومدة نزوله، وأحوال نزوله؛ (ليلاً ونهاراً، وصيفاً وشتاءً، وسفراً وحضراً ..)، وأول وآخر ما نزل، وناقشوا الشبهات التي أثيرت على مباحث تنزله وغير ذلك.

وهذا البحث يعرض لقضية محددة من قضايا نزول القرآن الكريم، وهي قضية (تنزلات القرآن)، فقد ذهب عامة علماء المسلمين – قديماً وحديثاً – إلى أن هناك تنزلات ثلاث للقرآن الكريم، وهي:

١ – تنزل إلى اللوح المحفوظ

٢ – تنزل إلى بيت العزة في السماء الدنيا

٣ – تنزل على النبي ﷺ، معتمدين في ذلك على الرواية والنقل.

بينما ذهب بعض العلماء المعاصرين إلى إنكار التنزل الثاني إلى بيت العزة، وسلكوا في إنكارهم لهذا التنزل مسالك عدة، وأفردوا لذلك مباحث

مفصلة من كتبهم، وقام علماء آخرون معاصرون بالرد عليهم ومناقشتهم، واتسمت هذه الردود بالعمومية والإجمال، وينشأ عن هذا الخلاف والأخذ والرد مشكلات يصطدم بها الباحثون وطلاب العلم، مما يدفع إلى ضرورة بحث هذه القضية وتحقيقها، ودراسة رأي كل فريق وأدلته دراسة مفصّلة، بطريقة علمية موضوعية بعيدة عن أي مؤثر، وهذا سبب انعقاد هذا البحث.

أرجو أن أكون قد حظيت من الله تعالى بالتوفيق، وسلامة القصد، فإن أصبت فيه فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي وتقصيري.

والحمد لله رب العالمين

أهمية البحث:

تكمن أهميه هذا البحث في أنه يبحث قضية خلافية، يقوم أصل الخلاف فيها على منهجين مختلفين؛ منهج النقل والرواية، ومنهج العقل. وفي بحث هذه القضية بحثاً تفصيلياً مستقرئاً – يعرض لتفاصيل الآراء والأدلة ويناقشها نقاشاً علمياً موضوعياً – رسمٌ لمنهجٍ في النقد والمحاكمة والتعامل مع أسلوب هاتين المدرستين في الاستدلال، وطرقهما في إنتاج الأفكار وتبنيها، من خلال مبحث تطبيقي.

ولعل قائلاً يقول: ما هي الفائدة العملية، والأثر الواقعي على الأمة والمجتمع الإسلامي من بحث مثل هذه القضايا، والكل موقن مؤمن بنزول القرآن الكريم من الله تعالى على نبيه محمد ﷺ، وهذا هو الأمر المهم؟ فأقول مذكراً: إننا في صدد بحثٍ علمي يبحث قضية متخصصة يخاطَبُ بها المتخصصون، ولا يخاطَبُ بها عامة المسلمين، وهذا شأن الدراسات المتخصصة التي يخاطب بها علماء كل فن، فهي تبحث في فلسفة العلوم وتأصيل المناهج، وترتيب آلية الفكر في الحكم على القضايا، وعقل الأشياء. وأعتقد أن الأبحاث التي تتوخى في طريقة بحثها رسم مناهج النظر، وتأصيل قواعد النظر والاستدلال، ومحاكمة الأدلة نقداً ودراسة، قبولاً ورفضاً، تُحْدث في أغراض البحث ومتطلباته أثراً أهم وأبعد فائدة من النتيجة التي يصل إليها

البحث في القضية المبحوثة ذاتها، على أننا لا نقلل من أهمية هذه القضية؛ إذ لولا أهميتها لما قَصَدتها لتكون المثال التطبيقي والأنموذج الذي تبرز من خلاله هذه المناهج.

مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة من خلال عرض الأسئلة الآتية:

من أين جاءت قضية نزول القرآن الكريم إلى السماء الدنيا؟ هل وردت روايات صحيحة عن النبي ﷺ تثبت ذلك؟ أم أنها محض اجتهاد من ابن عباس – رضي الله عنه – الذي وردت روايات هذا التنزل عنه؟ وما قيمة هذه الروايات حين نعرضها على قواعد المحدّثين ومناهجهم في نقد الروايات والحكم عليها؟ وهل الحديث عن تنزلات القرآن الكريم قضية غيبية لا يُقبل القول فيها باجتهاد ونظر؟ وإذا ورد فيها شيء موقوف على الصحابي فهل يأخذ حكم المرفوع؟ أم يحكم فيها بغير ذلك؟ أم هي روايات إسرائيلية تسربت إلى علوم القرآن كما تسرب غيرها إلى قضايا فكرية إسلامية أخرى؟

هذه الأسئلة وغيرها تنعقد هذه الدراسة لمناقشتها والإجابة عليها.

خطة البحث:

جاء هذا البحث في مباحث ثلاثة، ويتفرع عن كل مبحث مطالب عدة كما يأتي:

المبحث الأول: أدلة المنكرين لتنزل القرآن إلى السماء الدنيا.

وفيه تمهيد وخمسة مطالب:

المطلب الأول: كون هذه المسألة من مسائل العقيدة ولا يؤخذ فيها إلّا بالمتواتر.

المطلب الثاني: روايات التنزل إلى السماء الدنيا غير صحيحة.

المطلب الثالث: روايات التنزل إلى السماء الدنيا هي من الإسرائيليات.

المطلب الرابع: روايات التنزل هي فهم خاص لابن عباس.

المطلب الخامس: القول بالتنزل إلى السماء الدنيا يتعارض مع سياق الآيات.

المبحث الثاني: مناقشة المعارضين للقول بنزول القرآن إلى السماء الدنيا.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: مناقشة كون هذه المسألة من مسائل العقيدة ولا يؤخذ فيها إلّا بالمتواتر.

المطلب الثاني: مناقشة صحة روايات التنزل إلى السماء الدنيا.

المطلب الثالث: مناقشة ادعاء أن روايات التنزل إلى السماء الدنيا هي من الإسرائيليات.

المطلب الرابع: مناقشة القول: بأن روايات التنزل هي فهم خاص لابن عباس.

المطلب الخامس: مناقشة القول: بأن التنزل إلى السماء الدنيا يتعارض مع سياق الآيات.

المبحث الثالث: الحِكَمُ من هذه التنزلات، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحِكَم من نزول القرآن ووضعه في اللوح المحفوظ.

المطلب الثاني: الحِكَم من نزول القرآن إلى السماء الدنيا.

المبحث الأول
أدلة المنكرين لتنزل القرآن الكريم إلى السماء الدنيا

تمهيد

ذهب عامة علماء الأمة إلى وجود ثلاث تنزلات للقرآن الكريم، هي:

١ – تنزل إلى اللوح المحفوظ.

٢ – تنزل إلى بيت العزة في السماء الدنيا.

٣ – تنزل على قلب النبي ﷺ.

والقول بنزول القرآن إلى السماء الدنيا إلى مكان فيها يسمى بيت العزة، مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما برواية عكرمة وسعيد بن جبير من عدة طرق.

ومن العلماء الذين قالوا بهذا القول: أبوشامة في المرشد الوجيز، والزركشي في البرهان، والسيوطي في الإتقان، والسخاوي في جمال القرّاء، ومن المفسرين: الإمام الطبري، والواحدي النيسابوري، والزمخشري، والراغب الأصفهاني، والرازي، والقرطبي، وابن كثير، والشوكاني، وخاتمة المحققين الآلوسي. ومن المُحَدِّثين: الترمذي، والنسائي، والأعمش، والحاكم، وابن حجر، والنووي. ومن المعاصرين الشيخ عبد العظيم الزرقاني، والشيخ أحمد شاكر، والشيخ عبد الوهاب غزلان، والشيخ محمد أبو شهبة، وجمع من العلماء لا يحصون، وإنما ذكرت هؤلاء العلماء تمثيلاً لا حصراً.

ولا أعلم لهذا القول مخالفاً من المتقدمين، ولامن معظم المتأخرين، واذكر من شئت من علماء المسلمين قديماً قبل هذا العصر، فلن تجد منهم من ينكر نزول القرآن إلى السماء الدنيا، بل كلهم يؤيده ويستدل له، ويذكره على سبيل التسليم الذي لا يخطر بالبال نقاشه أو الاعتراض عليه، و حَكَى الإمامُ القرطبي الإجماعَ عليه[١].

---

(١) ينظر: القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، المجلد ١/ ج٢، ص٢٧٧، خرج أحاديثه وعلّق عليه: عرفان العشا، دار الفكر، بيروت، د ط، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

غير أن بعض المتأخرين نازعوا في التنزل الثاني، وهو نزول القرآن الكريم إلى السماء الدنيا، كما جاء في بعض الروايات، ولم يقبلوا القول به وأبرزهم:

الشيخ محمد عبده، وتلميذه محمد رشيد رضا، والدكتور صبحي الصالح، والدكتور فضل حسن عباس أستاذ الدراسات القرآنية والبلاغية في الجامعات الأردنية، والدكتور إبراهيم خليفة رئيس قسم التفسير بالأزهر الشريف.

وفيما يأتي عرض لآراء وأدلة المعارضين للقول بنزول القرآن الكريم إلى بيت العزة.

المطلب الأول

كون هذه المسألة من مسائل العقيدة ولا يؤخذ فيها إلّا بالمتواتر

قالوا: إن هذه المسألة من مسائل العقيدة، ولا يجوز الأخذ في باب العقائد إلا بما تواتر. وممن قال بذلك: الشيخ محمد عبده، والدكتور صبحي الصالح، والدكتور إبراهيم خليفة، إلا أن الشيخ محمد عبده عدَّ الروايات الواردة في ذلك من قبيل المضطرب المردود، والدكتور صبحي الصالح وإبراهيم خليفة سلّما بصحة الروايات الواردة في هذا الباب، لكنهما قالا: إن القرآن نطق بخلاف ما جاء في هذه الأحاديث الصحيحة.

يقول الشيخ محمد عبده في آخر تفسيره لسورة القدر:

"أما ما يقوله الكثير من الناس من أن الليلة المباركة التي يفرق فيها كل أمر حكيم هي ليلة النصف من شعبان، وأن الأمور التي تفرق فيها هي الأرزاق والأعمار، وكذلك ما يقولونه من مثل ذلك في ليلة القدر، فهو الجراءة على الكلام في الغيب بغير حجة قاطعة، وليس من الجائز لنا أن نعتقد بشيء من ذلك ما لم يرد به خبر متواتر عن المعصوم ﷺ، ومثل ذلك لم يرد؛ لاضطراب الروايات وضعف أغلبها وكذب الكثير منها، ومثلها لا يصح الأخذ به في باب العقائد، ومثل ذلك يقال في بيت العزة، ونزول القرآن فيه جملة واحدة في تلك الليلة، فإنه لا يجوز أن يدخل في عقائد الدين؛ لعدم تواتر خبره عن النبي ﷺ

ولا يجوز لنا الأخذ بالظن في عقيدة مثل هذه، وإلا كنا من الذين ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [الأنعام: ١١٦] نعوذ بالله، وقد وقع المسلمون في هذه المصيبة، مصيبة الخلط بين ما يصح الاعتقاد به من غيب الله ويعد من عقائد الدين، وبين ما يظن به للعمل على فضيلة من الفضائل، فاحذر أن تقع فيها مثلهم، والله أعلم "[١].

أما الدكتور إبراهيم خليفة: فقد نقل قول الإمام محمد عبده السابق وأيده وانتصر له، وتوسع في موضوع (الأخذ بخبر الآحاد في العقائد)، وذكر آراء بعض القائلين بحجية خبر الآحاد في العقائد باختصار، ثم توسع كثيراً في رد هذا الرأي مسهباً في نقل الردود عليه، وليس هذا مقام ولا موضع بحث هذه القضية وتفصيلها "[٢].

ويقول الدكتور صبحي الصالح[٣]: ما نصه: "ولسنا نميل إلى الرأي القائل: إن للقرآن تنزلات ثلاثة، الأول: إلى اللوح المحفوظ، والثاني: إلى بيت العزة في السماء الدنيا، والثالث: تفريقه منجماً بحسب الحوادث، وإن كانت أسانيد هذا الرأي كلها صحيحة؛ لأن هذه التنزيلات المذكورة هي من عالم الغيب الذي لا يؤخذ فيه إلا بما تواتر يقينا في الكتاب والسنة، فصحة الأسانيد في هذا القول لا تكفي وحدها لوجوب اعتقاده، فكيف وقد نطق القرآن بخلافه؟ إنّ كتاب الله لم يصرح إلا بتفريق الوحي وتنجيمه، ومنه يفهم بوضوح أنّ هذا التدرج كان مثار اعتراض المشركين الذين ألفوا أن تلقى القصيدة جملة واحدة، وسمع بعضهم من اليهود أن التوراة نزلت جملة واحدة، فأخذوا يتساءلون عن نزول القرآن نجوماً، وودوا لو ينزل كله مرة واحدة، وقد ذكر الله اعتراضهم في

---

(١) محمد عبده، تفسير القرآن الكريم (جزء عم)، ص ١٥٢-١٥٣، دار ابن زيدون، بيروت، ط٢، ١٩٨٩.

(٢) ينظر: منة المنان في علوم القرآن، ج٢، ص ٦٠ وما بعدها، دار الفجر الجديد، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

(٣) مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، ص٥١، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٧/ ١٩٨٨م.

سورة الفرقان ورد عليه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا ٣٢ وَلَا يَأۡتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ وَأَحۡسَنَ تَفۡسِيرًا ٣٣﴾ [الفرقان: ٣٢-٣٣].

المطلب الثاني
روايات التنزل إلى بيت العزة غير صحيحة

قالوا: إن الروايات الواردة في هذا الباب لا تصح؛ إما مطلقاً وهو رأي الشيخ محمد عبده كما سبق، وإما أنها صحت موقوفة لا مرفوعة، أما ما روي منها مرفوعاً: فإنه لا يصح، وهو رأي الدكتور فضل عباس، حيث عرض لهذه القضية في كتابه: إتقان البرهان في علوم القرآن[1] تحت عنوان تنزلات القرآن، ومما قاله: "لكي يتبين لنا هذا الأمر تبينا تاماً، ينبغي أن نقف أمام هذه الآيات الكريمة:

١ - قال تعالى: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٖ مِّنَ ٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡفُرۡقَانِۚ﴾ [البقرة: ١٨٥].

٢ - قال سبحانه ﴿حمٓ ١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ٣ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ٤ أَمۡرٗا مِّنۡ عِندِنَآۚ إِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ ٥﴾ [الدخان: ١-٥].

٣ - قال سبحانه ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر: ١].

هذه الآيات الكريمة تبين أن القرآن الكريم أنزل في رمضان، وأنه أنزل في ليلة مباركة، وأن هذه الليلة المباركة هي ليلة القدر.

ولكن ما معنى نزول القرآن في ليلة القدر؟ اختلف العلماء في ذلك على أقوال:

---

(١) ينظر: إتقان البرهان، ١/١٤٧-١٥١، دار الفرقان، عمان، ط١، ١٩٩٧.

القول الأول: ذهب بعض العلماء إلى أن القرآن الكريم نزل كله دفعة واحدة في ليلة القدر، من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة من السماء الدنيا.

ثم نزل من السماء الدنيا على قلب النبي ﷺ منجماً في بضع وعشرين سنة، وقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بآثار موقوفة عن ابن عباس رضي الله عنهما، وبعض الأحاديث المرفوعة التي لم تصح"[(١)].

ويقول: "إن القول بأن القرآن الكريم أنزل من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا في ليلة القدر في رمضان، لم يصل إلينا من كتاب أو سنة صحيحة، وإنما وردت آثار موقوفة عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهي تحتاج إلى تمحيص من حيث أسانيدها"[(٢)].

المطلب الثالث
روايات التنزل إلى بيت العزة هي من الإسرائيليات

قالوا: إن ما ورد عن ابن عباس في هذا الباب لا يجوز أن ينسب للنبي ﷺ، ذلك لأن ابن عباس رضي الله عنهما أخذه عن أهل الكتاب؛ أي هو من الإسرائيليات، وهو رأي الدكتور إبراهيم خليفة، يقول[(٣)]:

"أقصى وأعظم ما استمسك به أصحاب هذا القول – أي: التنزل الثاني – هو الآثار التي مدار الأمر فيها جميعاً على ابن عباس رضي الله عنهما، وأن حق هذه الآثار أن تعطى حكم المرفوع إلى النبي ﷺ، ونحن لا ننازعهم أولاً في ثبوت هذه الآثار عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولا ننازعهم ثانياً في توافر أحد الشرطين – اللذين لا بد منهما مجتمعين لإعطاء قول الصحابي حكم

---

(١) المرجع السابق، ص ١٤٨.
(٢) المرجع السابق، ص ١٤٩.
(٣) عرض د إبراهيم خليفة لهذه المسألة في كتابه منة المنان في علوم القرآن، الجزء الثاني من بدايته، في نحو ستين صفحة، ولكن معظمها استطرادات ونُقُول لأقوال المعارضين، وأنا هنا أعرض لجوهر رأيه وأساسه، ناقلاً مباشرة من كلامه ما يُجَلّي ويوضح موقفه.

المرفوع – بالفعل هنا. وهو كون قول الصحابي في أمر ليس للرأي فيه مدخل، فإن تعيين مكان بالذات في السماء، وتسميته ببيت العزة هو حقاً أمر من أمور الغيب التي لا يمكن أن يدرك مثلها بالرأي، ولكننا ننازعهم في توافر ثاني الشرطين، وهو كون الصحابي لم يعرف بالأخذ من الإسرائيليات حين يكون لقوله صلة مما لدى بني إسرائيل"[١].

ويقول:

"ولكننا لا نسلم أن ابن عباس رضي الله عنهما لم يعرف بالأخذ من الإسرائيليات على الرغم من مقولة هؤلاء الأعلام[٢] وغيرهم، بل على الرغم مما يمكن أن يكونوا قد انخدعوا به فوقعوا بسببه في هذا الوهم من نهي ابن عباس الصريح عن الأخذ بشيء من بني إسرائيل من أمثال قوله – رضي الله عنه – فيما أخرجه عنه البخاري في مواضع، واللفظ – هنا – من كتاب الشهادات قال: (يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب وكتابكم الذي نزل على نبيه ﷺ أحدث الأخبار بالله تقرؤونه لم يشب؟ وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدّلوا ما كتب الله، وغيروا بأيديهم الكتاب، فقالوا: هو من عند الله؛ ليشتروا به ثمناً قليلاً، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مساءلتهم؟ ولا والله ما رأينا منهم رجلاً قط يسألكم عن الذي أنزل عليكم)[٣].

فإنه وعلى الرغم من نهيه الصريح هذا، قد ثبت عنه الأخذ عن بني إسرائيل، إما من منطلق الأمان على نفسه ما لم يأمنه على غيره، وإما ثقة منه أن ما أخذه عنهم مما لا يخفى حاله على من تدبر أمره، وإما رؤية منه أن ما

---

(١) منة المنان في علوم القرآن، ج٢، ص٣٥، ٣٦.

(٢) كان إبراهيم قد عرض لآراء أشياخه: الشيخ عبد العظيم الزرقاني، والشيخ عبد الوهاب غزلان، والشيخ محمد أبوشهبة، وكلهم متفقون على القول بنزول القرآن دفعة واحدة إلى السماء الدنيا، وصحة روايات التنزل عن ابن عباس، وأن ابن عباس لم يعرف بالأخذ عن الإسرائيليات. ينظر: منة المنان في علوم القرآن، ج٢، ص٣٦، ٣٧.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب (لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها). وانظر منة المنان، ج٢، ص٣٧.

أخذه عنهم لا يتنافى مع شيء مما جاء في الكتاب والسنة، **سواء أأخطأ في هذه الرؤية أم أصاب**، ودليلنا على أنه – رضي الله عنه – قد ثبت عنه الأخذ من الإسرائيليات أمور:

أحدها: ما ذكره غير واحد من الحفاظ عند ترجمتهم لكعب الأحبار؛ الذي هو أحد رؤوس المصادر الإسرائيلية، من كون ابن عباس رضي الله عنهما هو أحد الرواة عنه، وانظر في تحقيق ذلك – على سبيل المثال لا الحصر – تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر [ج٨، ص٤٣٨] وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ صفي الدين الخزرجي، ص ٣٢١.

وثاني هذه الأمور التي يتشكل منها دليلنا على ما نقول في هذه القضية المهمة: روايات قد ثبتت عن ابن عباس رضي الله عنهما بالفعل، لا يشك منصف في أنها من الإسرائيليات، ولا نقول: إنها من صنف الإسرائيليات الموافقة للكتاب والسنة، ولا حتى من جنس ما لا تعرف له موافقة ولا مخالفة، بل هي من جنس الإسرائيليات المرذولة المنافرة للعقل وصريح النقل، ونكتفي هاهنا بإيراد أمثلة منها،[1] **نستميح قارئنا الكريم العذر في تسويد الصفحات بغثاء ما جاء فيها من الرواية عنه – رضي الله عنه –.**

وأول هذه المواضع: ما جاء من روايته في شأن شيطان سليمان الذي أخذ خاتمه من إحدى أزواجه، وتملك على ملكه، وأقام حيث كان يقيم سليمان حتى من نسائه – عليه السلام – حسبما تفتري هذه الرواية، ولعله يجدر بنا الآن أن نكلك في سوق الرواية والتعقيب عليها إلى قلم الحافظ ابن كثير – عليه الرحمة – إذ يقول فيما يقول بعد أن ساق قصة ذلك عن غير واحد من التابعين في تفسير القول الكريم من سورة ص ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴿٣٤﴾﴾ [ص: ٣٤]:

"وهذه كلها من الإسرائيليات، ومِن أنكرها: ما روى عن ابن عباس رضي

---

(١) ذكر د إبراهيم خليفة أربعة أمثلة من هذه الروايات الإسرائيلية، اكتفيت بإيراد أشهر مثالين منها مع اختصارهما؛ تجنبا للإطالة.

الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴿٣٤﴾﴾ [ص: ٣٤] قال أراد سليمان – عليه السلام – أن يدخل الخلاء، فأعطى الجرادة خاتمه، وكانت الجرادة امرأته، وكانت أحب نسائه إليه، فجاء الشيطان في صورة سليمان فقال لها: هات خاتمي، فأعطته إياه، فلما لبسه دانت له الإنس والجن والشياطين، فلما خرج سليمان – عليه السلام – من الخلاء، وقال لها: هات خاتمي، قالت: قد أعطيته سليمان، قال أنا سليمان، قالت كذبت ما أنت بسليمان، فجعل لا يأتي أحداً يقول له: أنا سليمان إلا كذّبه، حتى جعل الصبيان يرمونه بالحجارة، فلما رأى ذلك سليمان عرف أنه من أمر الله عز وجل، قال: وقام الشيطان يحكم بين الناس، فلما أراد الله تبارك وتعالى أن يرد على سليمان سلطانه، ألقى في قلوب الناس إنكار ذلك الشيطان، قال: فأرسلوا إلى نساء سليمان فقالوا لهن: أتنكرن من سليمان شيئاً، قلن: نعم إنه يأتينا ونحن حُيّض، وما كان يأتينا قبل ذلك...الخ[١].

أما المثال الثاني: فأورده ابن كثير – أيضاً – في تفسيره نقلاً عن ابن أبي حاتم روى عن ابن عباس رضي الله عنهما في شأن الملكين والمرأة التي مسخت فكانت كوكب الزهرة، من قصة طويلة، مختصرها: "أن هاروت وماروت أُهبطا إلى الأرض، وجُعل لهما شهوات بني آدم، وأمرهما الله أن يعبداه ولا يشركا به شيئاً، ونهيا عن قتل النفس الحرام، وأكل المال الحرام، وعن الزنا والسرقة وشرب الخمر، فلبثا في الأرض زماناً يحكمان بين الناس بالحق، وذلك في زمن إدريس عليه السلام، وفي ذلك الزمان امرأة حسنها في النساء كحسن الزهرة في سائر الكواكب، وأنهما أتيا عليها، فخضعا لها في القول، وراوداها عن نفسها، فأبت إلا أن يكونا على أمرها وعلى دينها، فسألاها عن دينها، فأخرجت لهما صنما فقالت: هذا أعبده فقالا: لا حاجة لنا في عبادة هذا، فذهبا فغبرا ما شاء الله، ثم أتيا عليها، فأراداها على نفسها، ففعلت مثل ذلك، فذهبا

---

(١) تفسير ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق، سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر، ط٢، ١٩٩٩م،ج٧، ص٦٦–٦٨ولها تتمة، وانظر القصة في منة المنان عند الدكتور إبراهيم خليفة، ج٢، ص ٣٩–٤٠.

ثم أتيا عليها، فأراداها على نفسها، فلما رأت أنهما أبيا أن يعبدا الصنم، قالت لهما: اختارا إحدى الخلال الثلاث: إما أن تعبدا هذا الصنم، وإما أن تقتلا هذه النفس، وإما أن تشربا هذه الخمر.

فقالا: كل هذا لا ينبغي، وأهون هذا شرب الخمر، فشربا فأخذت فيهما فواقعا المرأة، فخشيا أن يخبر الإنسان عنهما فقتلاه، فلما ذهب عنهما السكر، وعلما ما وقعا فيه من الخطيئة، أرادا أن يصعدا إلى السماء فلم يستطيعا، وحيل بينهما وبين ذلك، وكشف الغطاء فيما بينهما وبين أهل السماء، فنظرت الملائكة إلى ما وقعا فيه، فعجبوا كل العجب، وعرفوا أنه من كان في غيب فهو أقل خشية، فجعلوا بعد ذلك يستغفرون لمن في الأرض فنزل في ذلك ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥]، فقيل لهما: اختارا عذاب الدنيا أو عذاب الآخرة، فقالا: أما عذاب الدنيا فإنه ينقطع ويذهب، وأما عذاب الآخرة فلا انقطاع له، فاختارا عذاب الدنيا، فجعلا ببابل فهما يعذبان "[(١)].

إذن يرى د. إبراهيم أن هذه الروايات قد ثبتت عن ابن عباس كما قال ابن كثير، وهي تدل على أخذه بالإسرائيليات، لذا تُرد هذه الرواية – نزول القرآن إلى السماء الدنيا دفعة واحدة– ولا تعطى حكم المرفوع إلى النبي ﷺ لأن من شروطه أن يكون مما لا مجال للرأي فيه وأن يكون الصحابي ممن لم يأخذ بالإسرائيليات فيما له صلة بالرواية فقط، فإن لم يكن للإسرائيليات صلة فتقبل الرواية.

وبهذا يكون القول الراجح – كما يقول – في كيفية نزول القرآن: أن القرآن الكريم قد ابتدأ إنزاله في ليلة القدر، ثم نزل بعد ذلك منجماً على مدار السنوات على رسول الله ﷺ.

---

(١) تفسير ابن كثير، ج١، ص٣٤٦. وعند الدكتور إبراهيم خليفة، منة المنان، ج٢، ص ٤١-٤٣.

المطلب الرابع
روايات التنزل إلى بيت العزة هي فهم خاص لابن عباس

وهو رأي الدكتور فضل عباس، إذ يرى بأن ما ورد عن ابن عباس، لا يمنع أن يكون فهماً خاصاً له، هذا على فرض صحة هذه الأقوال عنه؛ يتبين ذلك من قوله: "إن القول: بأن القرآن الكريم أنزل من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا في ليلة القدر في رمضان، لم يصل إلينا من كتاب أو سنة صحيحة، وإنما وردت آثار موقوفة عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهي تحتاج إلى تمحيص من حيث أسانيدها، والقول: بأن مثل هذا لا يمكن أن يكون رأياً لابن عباس غير مسلم، فقد يكون ابن عباس فهم الآية هذا الفهم إن صحت هذه الأقوال عنه"(١).

المطلب الخامس
القول بالتنزل إلى بيت العزة يتعارض مع سياق الآيات

قالوا: إن نزول القرآن الكريم إلى السماء الدنيا دفعة واحدة في شهر رمضان يلزم منه أمور:

أ – عدم نزوله على سيدنا محمد ﷺ في رمضان.

ب – لو كان المقصود نزوله إلى السماء الدنيا لم يكن هناك كبير فائدة في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾.

ج – انتفاء منة الله علينا بهدايتنا بهذا القرآن الكريم.

وهذا الرأي نقله الدكتور فضل عن الشيخ محمد رشيد رضا وارتضاه حيث يقول – د فضل –: "يلزم على القول الأول – وهو أن القرآن الكريم أنزل في شهر رمضان دفعة واحدة إلى السماء الدنيا – عدم نزوله على سيدنا

(١) إتقان البرهان، ج١، ص١٤٩.

محمد ﷺ في رمضان، لأنهم يرون أن الذي ذكرته الآيات في حديثها عن نزول القرآن في رمضان هو نزوله دفعة واحدة إلى السماء الدنيا.

وهذا غير مسلم به، فإن الذي أجمعت عليه الأمة إجماعاً مستنداً إلى السنة الصحيحة وإلى الكتاب الكريم هو أن القرآن نزل على سيدنا محمد ﷺ في رمضان.

وإن المتدبر للآية الكريمة يجزم بما لا يحتمل شكاً بأنها تتحدث عن نزول القرآن على النبي ﷺ، فلنتدبر هذه الآية الكريمة ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾ [البقرة: ١٨٥].

فلو كان المقصود نزوله إلى سماء الدنيا لم يكن هناك كبير فائدة في قوله تعالى "هدى للناس" إنما الأمر الذي يطمئن إليه القلب وتستريح إليه النفس هو أن القرآن نزل على سيدنا رسول الله ﷺ هدى للناس.

وأن الله تبارك وتعالى يمن علينا بالهداية بأن كرمنا بهذا القرآن الكريم ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات:]، وهذه المنة إنما تتحقق بإنزال القرآن لنتعظ منه ونعتبر، وهذا أمر غير متحقق بنزوله إلى سماء الدنيا. يقول السيد محمد رشيد رضا رحمه الله: "وأما معنى إنزال القرآن في رمضان مع أن المعروف باليقين أن القرآن نزل منجماً متفرقاً في مدة البعثة كلها فهو أن ابتداء نزوله كان في رمضان، وذلك في ليلة منه سميت ليلة القدر، أي الشرف، والليلة المباركة، كما في آيات أخرى، وهذا المعنى ظاهر لا إشكال فيه، على أن لفظ القرآن يطلق على هذا الكتاب كله، ويطلق على بعضه، وقد ظن الذين تصدوا للتفسير منذ عصر الرواية أن الآية مشكلة ورأوا في حل الإشكال أن القرآن نزل ليلة القدر من رمضان إلى سماء الدنيا، وكان في اللوح المحفوظ فوق سبع سموات، ثم نزل على النبي ﷺ منجماً بالتدريج وظاهر قولهم هذا أنه لم ينزل على النبي ﷺ في رمضان منه شيء خلافاً لظاهر الآيات، ولا تظهر المنة علينا ولا الحكمة في جعل رمضان شهر الصوم على قولهم هذا؛

لأن وجود القرآن في سماء الدنيا كوجوده في غيرها من السموات أو اللوح المحفوظ من حيث إنه لم يكن هداية لنا، ولا تظهر لنا فائدة في هذا الإنزال ولا في الإخبار به، وقد زادوا على هذا روايات في كون جميع الكتب السماوية أنزلت في رمضان، كما قالوا: إن الأمم السابقة كلفت صيام رمضان[١].

وأياً ما كان الأمر فإنه لا يتعلق بهذه القضية أمر ذو بال، فلا يضير المسلم أي المسلكين سلكه، وإنما أحببت أن أنبه على هذا؛ لأن كثيراً من المسلمين يحسبون أن كون القرآن الكريم له عدة تنزلات أمر لا يجوز مخالفته[٢].

---

(١) تفسير المنار، ٢/ ١٦١.

(٢) إتقان البرهان، ج١، ص١٥٠، ١٥١.

المبحث الثاني
مناقشة المعارضين للقول بنزول القرآن الكريم إلى السماء الدنيا

لقد بدأت بعرض آراء المخالفين والرافضين لقضية نزول القرآن الكريم إلى السماء الدنيا، وذلك لأنني لا أوافقهم الرأي فيما ذهبوا إليه، وأرى أن رأي علماء السلف المجمعين على نزول القرآن الكريم إلى بيت العزة هو الأولى بالاتباع، ولن أفرد أدلتهم بالعرض، وذلك لأن أدلتهم ستتضح من خلال الرد على أدلة المعارضين، ومن الله أستمد العون، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

المطلب الأول: مناقشة كون هذه المسألة من مسائل العقيدة ولا يؤخذ فيها إلّا بالمتواتر.

ذكرنا أن ممن ذهب إلى هذا الرأي: الشيخ محمد عبده، والدكتور صبحي الصالح؛ أما رأي الشيخ محمد عبده فيتلخص في قضيتين:

الأولى: أنه عد قضية تنزلات القرآن الكريم من قضايا العقيدة.

الثانية: وهي مترتبة على الأولى، وهي عدم أخذهم بأحاديث الآحاد في العقائد، ولم يقبلوا في هذا الشأن إلا بما تواتر من الروايات، وهو رأي عرف عن الإمام واشتهر، وتبناه كذلك تلميذه الشيخ محمد رشيد رضا.

أقول: لا نسلم أن هذا الموضوع مما يدخل في باب العقائد[1] فالروايات تتحدث عن شكل ومرحلة من مراحل تنزل القرآن، وهي وإن كانت من القضايا التي لا يوقف عليها إلا بالنص كونها من أمور الغيب، إلا أنه ليس كل ما هو من هذا القبيل يعد من العقائد، فهل أخبار الأمم السابقة مثلاً التي أخبرنا القرآن عنها والتي تعد بالنسبة لنا غيباً مما لا سبيل لنا إلى معرفته إلا بالخبر الصادق هو من العقائد؟!

---

(١) ينظر: أبو شهبة، محمد بن محمد، المدخل لدراسة القرآن الكريم، ص٥٠، ط١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م، مكتبة السنة، القاهرة.

ولو سلمنا جدلاً أن هذه قضية عقدية، فإننا لا نسلم أن أحاديث الآحاد لا يحتج بها في العقائد والأحكام، وأدلة ذلك شهيرة مبسوطة في كتبهم، وشهرتها تغنيني عن إعادة ذكرها وعرضها هنا، ولكنني أشير بهذا الخصوص إشارة عامة فأقول: لقد أخبر النبي ﷺ عن كثير من أمور الغيب مما صح نقله عنه ولم يبلغ درجة التواتر، فهل يمنع هذا من وجوب الإيمان به وتصديقه، وهل يصح أن يتخذ ذلك مسوغاً في إنكار ما تضمنته من أخبار، وكشفت عنه من أسرار؟ إن هذا ما لا يقبل به منطق الإيمان ولا العلم الذي اهتدى به العلماء، ولو سلمنا بهذا المنطق من القول لترتب عليه التشكيك في مجمل السنة وهي لم تبلغ حد التواتر، وهذا ما لا يقبله مسلم ولا يدين به مؤمن.

ونتساءل عن جعلهم أحاديث الآحاد الصحيحة تفيد الظن فحسب، أقول: فبأي أثر يكون، وعلى أي أصل من الشريعة يقاس؟!

ثم إن الأمر على خلاف ما ذهب إليه الشيخ، فإن هذه التنزلات ثابتة بنص الكتاب والسنة الشارحة للكتاب، وهو ما سنبينه.

وأما قول الدكتور صبحي الصالح: بأن القرآن نطق بخلاف هذا الرأي، ولم يصرح إلا بتفريق الوحي وتنجيمه، مع صحة الأحاديث الواردة فيه فنرد عليه بالقول: إن نزول القرآن لبيت العزة ثابت بنص الكتاب كذلك مع نص السنة؛ نص الكتاب المجمل، ونص السنة الشارحة والمبينة لهذا المجمل، فلا يصح إنكاره ولا التشكيك فيه.

أما نص الكتاب المجمل فمن خلال تلك النصوص التي تنسبه إلى النزول جميعاً في ليلة واحدة، وقد تعين أن يكون إلى جهة أخرى غير جهة نزوله على النبي ﷺ لأنه لم ينزل عليه كذلك بالإجماع، فالله تعالى يقول: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾ [البقرة: ١٨٥] ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣] ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١﴾ [القدر: ١] فقد جاءت الآيات بلفظ الإنزال، دون التنزيل فلم يقل الله تعالى: إنا نزّلناه أو شهر رمضان الذي تنزل فيه

القرآن، أو نُزّل فيه القرآن، ذلك لأن لفظ الإنزال يشير إلى النزول جملة، ولفظ التنزيل يشير إلى نزوله مفرقاً، والقرآن الكريم كتاب الإعجاز والدقة التي لا حدود لها، ولو أراد أن ما نزل هو جزء منه أو أوله على اعتبار أن لفظ قرآن يطلق على الجزء والكل، لاستعمل لفظاً يدل على الجزئية لا على العموم، "ولذا لما سأل عطيةُ الحروري ابنَ عباس رضي الله عنهما عن قوله تعالى ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١﴾ [القدر: ١] وقوله تعالى ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣] كيف يصح ذلك مع أن الله تعالى أنزل القرآن في جميع الشهور؟ فقال ابن عباس رضي الله عنهما: يا ابن الأسود، لو هلكت أنا ووقع هذا في نفسك ولم تجد جوابه هلكت، نزل القرآن جملة من اللوح المحفوظ إلى البيت المعمور، وهو في السماء الدنيا، ثم نزل بعد ذلك في أنواع الوقائع حالاً فحالا"[(١)] فعطية وابن عباس، كلاهما لم يفهما من لفظ الإنزال إلا أنه نزل جملة.

---

(١) ذكرهذا الأثر الدكتور حكمت بشير وحسنه في كتابه الموسوم بـ "التفسير الصحيح، موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور" وقال: "وأخرج الطبري وابن أبي حاتم بسند حسن عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس.. وذكر الأثر" ج١/ ص٢٨٨، دار المآثر، المدينة النبوية، ط١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
وأخرجه الطبري بسنده. (ينظر تفسير الطبري بتحقيق الشيخ أحمد شاكر، ولم يعلق عليه الشيخ شاكر، وهذا يدل على صحته عنده، كما بين من منهجه في مقدمة التحقيق أنه لا يعلق على الحديث إلّا إن كان فيه كلام. ج٣/ ص٤٤٨/ رقم الحديث ٢٨٢٢، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م).
وأخرجه ابن أبي حاتم الرازي في تفسيره بتحقيق أسعد محمد الطيب ج١/ ص٣١٠، ٣١١، الحديث رقم ١٦٥٠، المكتبة العصرية – صيدا. والبيهقي في كتاب الأسماء والصفات ج١/ ص٥٧٤، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، حديث رقم ٥٠١، مكتبة السوادي، جدة، ط١. وابن كثير في تفسيره ج١، ص٤٦١، تحقيق: د سيد محمد سيد، ووجيه محمد أحمد، دار الحديث – القاهرة، ٢٠٠٢م. والرازي في تفسيره، مجلد ١٤، ج٢٧، ص ٢٠٥، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠. والشوكاني في فتح القدير، تحقيق: سيد إبراهيم، ج١، ص ٢٧٢، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م. والسيوطي في الإتقان، ج١، ص٩٠، والطبراني في الكبير ١١/ ٣٠٩ حديث رقم (١٢٠٩٥)، والهيثمي في مجمع الزوائد ٦/ ٣١٦، والمدخل لدراسة القرآن الكريم، لأبي شهبة، وغيرهم.

ولقد أشار الإمام الرازي إلى هذا الفرق بين معنى الإنزال والتنزيل في غير ما موضع من تفسيره، وفي هذا المعنى يقول الراغب رحمه الله:

والفرق بين الإنزال والتنزيل في وصف القرآن والملائكة: أن التنزيل يختص بالموضع الذي يشير إليه إنزاله مفرقاً ومرة بعد أخرى والإنزال عام، ومما ذكر فيه التنزيل قوله تعالى ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾﴾ [الإسراء: ١٠٦] ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩]. ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾﴾ [الزخرف: ٣١]، وعلى لفظ الإنزال ذَكَرَ الآيات الثلاث – آية البقرة والدخان والقدر – وعقب عليها بقوله: وإنما حسن لفظ الإنزال دون التنزيل، لما روي أن القرآن نزل دفعة واحدة إلى سماء الدنيا، ثم نزل نجماً فنجماً، ثم يستمر قائلاً: وقوله ﴿ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٩٧﴾﴾[التوبة: ٩٧]، قال فخص الإنزال ليكون أعم، فقد تقدم أن الإنزال أعم من التنزيل، وقال ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ﴾ [الحشر: ٢١] ولم يقل نَزّلنا تنبيها أن لو خولناه مرة ما خولناك مراراً لرأيته خاشعاً، وقال ﴿ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ﴾ [التوبة: ٢٦] وقال ﴿وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [التوبة: ٢٦]، لأنها تنزل دفعة. ومن بديع ما وقف عنده الراغب: قوله تعالى ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ ۖ فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلْقِتَالُ ۙ رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِىِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ۖ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ﴿٢٠﴾﴾ [محمد: ٢٠]، قال: إنما ذكر في الأول نُزّل وفي الثاني أنزل، تنبيهاً أن المنافقين يقترحون أن ينزل شيئاً فشيئاً من الحث على القتال، ليتولوه، وإذا أمروا بذلك مرة واحدة تحاشوا منه فلم يفعلوه، فهم يقترحون الكثير ولا يفون منه بالقليل[1].

(١) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني ص٤٨٩، بتصرف، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دط، دت، دار المعرفة، بيروت. وانظر: نظم الدرر، البقاعي، ج٧، ١٦٦، ط١، ١٩٩٥، دار الكتب العلمية، بيروت.

وإذا كنا نتحدث عن الرسالة التي يؤديها كل حرف في كتاب الله تعالى وكل لفظ، وأن اختلاف صيغ التعبير في وجوهها المختلفة في القرآن هي من لب الإعجاز البياني، فلم نغض الطرف عن الفرق بين صيغ التعبير في لفظ الفعل أنزل وما يحمل على الفعل من مصادر، فلفظ الإنزال الذي لا يدل على التفريق والتجزيء هو الوحيد الذي استعمل مع المواضع الثلاثة في تنزلات القرآن، فَلِمَ نتجاهل دلالته إلى ما لا يدل عليه؟ وإذا كانت هذه دلالته فهو قطعاً غير ما أنزل على قلب الرسول ﷺ لأنه إنما نزل على قلب الرسول ﷺ مفرقاً منجماً بالإجماع، فلا بد أن يحمل هذا الإنزال على غيره ولا معنى له سوى النزول للسماء الدنيا لورود الأخبار بذلك[1].

---

(١) قد يورد البعض على هذا الاستدلال مثل قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا ٣٢﴾ الفرقان: ٣٢، أو قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ١﴾ الكهف: ١، على أن لفظ (نُزِّل) استعمل مع النزول جملة، ولفظ (أنزل) استعمل في النزول على النبي ﷺ وقد نزل عليه القرآن مفرقا.
أقول وبالله التوفيق: إن الأصل في اللغة أن الصيغ المختلفة لكل منها دلالة تغاير الأخرى، وهذا من دقة العربية، فصيغة فعلان (رحمن) تغاير صيغة فعيل (رحيم)، وصيغة (فاعل) لا تساوي صيغة (فعّال)، وكذا صيغة (أفعل) تغاير صيغة (فَعَّل)، ومن شواهد ذلك مانحن بصدده من ألفاظ فعل نزول الكتب السماوية، فمرة ترد بزنة: (أفعل)، ومرة ترد بزنة: (فَعَّل)، ولكل من الصيغتين معنى زائداً يخالف معنى الصيغة الأخرى، وإن اتفقتا في المعنى الأصلي للنزول؛ فما كان بزنة(أفعل) يدل على النزول دفعة واحدة، وما كان بزنة (فَعَّل) يدل على تكرار النزول وتتابعه، لأن صيغة (أَفْعَل) من معانيها في العربية الدلالة على حدوث الفعل دفعة واحدة، وصيغة (فَعَّل) تدل على تكرار حدوث الفعل، فقولك مثلا (أعلمت فلانا المسألة) يفيد أنك أفدته به مرة واحدة، بينما قولك: (علّمت فلانا الفقه) يفيد أنك أفدته به على مراحل.
ويدل تخصيص صيغة (نَزَّلَ) بالقرآن الكريم عند الجمع بينه وبين الكتب السماوية السابقة على إرادة نزوله مفرقا منجما، وإرادة نزولها جملة، فتأمل في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ﴾ آل عمران ٣، وقوله جل جلاله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا﴾ النساء ١٣٦. =

وأما قول د. صبحي الصالح بأن هذا التدرج هو الذي كان مثار اعتراض المشركين الذين ألفوا أن تلقى القصيدة جملة واحدة، وكذلك معرفتهم أن الكتب السابقة نزلت دفعة واحدة، نقول: نحن لا نشك في أن القرآن نزل على قلب الرسول ﷺ مفرقاً، فهذه لا يناقش فيها أحد، وأن المشركين جادلوا في هذا التنجيم، ولكن هذا لا ينفي التنزيل الذي قبله، فنزوله إلى بيت العزة يشبه وضعه في اللوح المحفوظ وهذا لا يتعارض مع نزوله بعد ذلك منجماً، وهذا ما سنزيده وضوحا فيما بعد.

= قال ابن حجر في فتح الباري: (وَيُؤَيِّد التَّفْصِيل قَوْله تَعَالَى: (يَا أَيّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاَللَّهِ وَرَسُوله وَالْكِتَاب الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُوله وَالْكِتَاب الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْل) فَإِنَّ الْمُرَاد بِالْكِتَابِ الْأَوَّل الْقُرْآن وَبِالثَّانِي مَا عَدَاهُ، وَالْقُرْآن نَزَلَ نُجُومًا إِلَى الْأَرْض بِحَسَب الْوَقَائِع بِخِلَافِ غَيْره مِنْ الْكُتُب) (فتح الباري، ج١٣، ص٤٦٤.

أما قوله سبحانه: (والَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ) البقرة ٤، فقد عبر فيه بالإنزال جملة واحدة، لعمومه جميع الكتب السماوية، ولإرادة الإيمان به كله، أي بكل ما أنزل إليك.

ولست مع القائلين: بأن لفظ الإنزال والتنزيل يتعاوران في الاستعمال بالمعنى ذاته فهذا – كما قلت – ينافي دقة الوضع في العربية، بله في لغة القرآن الكريم، وبالرجوع إلى آية الفرقان وآية الكهف أقول: يمكن أن نقول: إن لفظ الإنزال لم يستعمل في القرآن إلّا في سياق الدلالة على النزول جملة أو حين يكون الحديث عن خصائص وصفات القرآن، وهذا ينظر فيه إلى القرآن جملة وليس إلى أجزائه، وذلك مثل آية الكهف، ومثل آية آل عمران ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ...﴾ الآية ٧، بينما لفظ التنزيل يحتمل أن يكون مرادا به التكثير ومن دلالة التكثير التنجيم كقوله تعالى ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ الإسراء ١٠٦، ويحتمل أن يكون التضعيف فيه للنقل؛ أي لنقل الفعل من اللزوم إلى التعدي، فيساوي (أنزل) في الدلالة العامة على النزول جملة، كما في آية الفرقان. (ينظر البحر المحيط لأبي حيان، ج١/ص٢٤٤، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٣م). ولكن: لماذا استعمل (نُزّل) مكان (أُنزل)؟ يبقى السؤال للذين يساوون بينهما قائماً، إذ لو أراد الله (أُنزل) لقال (أُنزل)، فكما نبحث في سر استعمال حرف الجر في قوله تعالى (الذين هم عن صلاتهم ساهون) ولا نقبل أن تكون (عن) بمعنى (في)، ولا نقبل أن تكون (في) بمعنى (على) في قوله تعالى (ولأصلبنكم في جذوع النخل)، ولا (اسطاعوا) بمعنى (استطاعوا) وغيرها مئات الكلمات في كتاب الله، وتتبع أسرار التركيب والتعبير في لفظ النزول ومشتقاته في القرآن يحتاج منا بحثا مستقلا بإذن الله.

المطلب الثاني
مناقشة صحة روايات التنزل إلى بيت العزة

وأما بالنسبة للروايات المتعلقة بنزول القرآن إلى السماء الدنيا والمصرحة بذلك وصحتها فأقول: هناك عدة روايات في هذا الصدد عن ابن عباس رضي الله عنهما أخرجها عدد كبير من أهل الحديث منهم: ابن أبي شيبة، والبزار، والنسائي، والطبري، والطبراني، والحاكم، والبيهقي، وغيرهم، وإن كانت هناك روايات ضعيفة، إلا أن أكثرها روايات صحيحة وإليكم أهم هذه الروايات.

ورد عن ابن عباس عدة روايات تفيد أن القران نزل مرتين:

الأولى: من اللوح المحفوظ جملة واحدة إلى السماء الدنيا.

والثانية: من السماء الدنيا إلى الأرض، ومدار هذه الروايات عن ابن عباس على راويين اثنين، هما: عكرمة، وسعيد بن جبير، وفيما يلي بيان لهذه الروايات ونقدها:

- **رواية عكرمة عن ابن عباس، رواها عنه اثنان:** داود بن أبي هند، وقتادة، وسأقتصر هنا على إيراد رواية داود؛ لأنها صحيحة ثابتة، أما رواية قتادة ففيها كلام.
- **رواية داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس** قال: "أُنزل القرآن جملة واحدة إلى السماء الدنيا في ليلة القدر، ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة" قال: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الفرقان: ٣٣]، وقرأ ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾﴾ [الإسراء: ١٠٦].

أخرجها:

- ابن أبي شيبة في المصنف: (٦/١٤٤ح ٣٠١٨٧) قال: حدثنا عباد بن العوام...
- والنسائي في السنن الكبرى: (٥/٦/٧٩٨٩) قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، ثنا ابن ابي عدي...

- وفي (٥/٦/٧٩٩٠) قال: حدثنا إسماعيل بن مسعود عن يزيد بن زريع...
- وفي (٦/٤٢١/١١٣٧٢) قال: حدثنا أحمد سليمان عن يزيدبن هارون...
- والحاكم في المستدرك: (٢/٢٤١/٢٨٧٧) قال: حدثناعلي بن عيسى، ثنا ابراهيم بن أبي طالب، ثنا محمد بن المثنى، ثنا عبدالله الأعلى بن عبدالأعلى...
- وفي (٢/٢٤٢/٢٨٧٩) قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد إسحاق ثنا يزيد بن هارون...
- وفي ٢/٣٩٩/٣٣٩٠ قال: حدثنا أبو الفضل الحسن بن يعقوب، ثنا يحيى بن أبي طالب ثنا عبد الوهاب بن عطاء...

الرواة الستة: (عباد، وابن أبي عدي، وابن زريع، ويزيد بن هارون، وعبدالله، وعبد الوهاب) عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس به.

وهذا إسناد صحيح[(١)].

ويشهد لذكر نزول القرآن في عشرين سنة: ما رواه البخاري في صحيحه حديث رقم (٤٤٦٤، ٤٩٧٨)، والنسائي في فضائل القرآن حديث رقم (١)، وأحمد في مسنده (١/٢٩٦) من حديث عائشة وابن عباس رضي الله عنهم قالا: (لبث النبي ﷺ بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن وبالمدينة عشر سنين)[(٢)].

---

(١) الحديث إسناده صحيح؛ شيخ المصنف هو الرهاوي، وداود هو ابن أبي هند، أخرجه المصنف في سننه الكبرى: كتاب فضائل القرآن، باب كم بين نزول القرآن وبين آخره، رقم ١٤، ١٥. وأخرجه الحاكم في مستدركه ٢/٢٢٢ وصححه، ووافقه الذهبي. وأخرجه الطبري في تفسيره (٢/٨٥) وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٤/٢٠٥، لابن أبي حاتم، وابن مردويه، والبيهقي عن ابن عباس به، وزاد الحافظ في الفتح ٩/٤ نسبته لأبي عبيد، وابن أبي شيبه، والبيهقي في الدلائل، وقال: "إسناده صحيح". وأخرجه البيهقي في سننه ٤/٣٠٦، كلهم من طريق داود عن عكرمة عن ابن عباس، ولكن كثيراً من الروايات لم تذكر العشرين سنة ولا الآية.

(٢) ينظر: البخاري في صحيحه رقم (٤٤٦٤، ٤٩٧٨)، والنسائي في فضائل القرآن رقم (١)، وأحمد في مسنده (١/٢٩٦). والمرجح والمشهور: هو أن مدة نزول القرآن ثلاث وعشرون سنة، وتحمل هذه الروايات في مدة نزول القرآن في عشرين سنة على حذف مدة فترة الوحي والرؤيا الصادقة، أو على اجتهاد الصحابة، لكنني ذكرت =

- **رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس، رواها عن سعيد بن جبير خمسة، لكن سأقتصر على ثلاثة:**

أولاً: **رواية حسان بن أبي الأشرس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس** قال: "فصل القرآن من الذكر فوضع في بيت العزة في السماء الدنيا، فجعل جبريل ينزله على النبي ﷺ يرتله ترتيلا".

أخرجها:

- ابن أبي شيبة ٦/١٤٤/٣٠١٩٠/ قال: حدثنا معاوية بن هشام ثنا عمار بن زريق...
- والنسائي في الكبرى ٥/٧/٧٩٩١ قال: حدثنا محمد بن عبدالله ثنا الفريابي ثنا سفيان...
- والطبراني في الكبير ١١/٣٢/١٢٣٨١ قال: حدثنا عبدالله بن محمد ثنا محمد بن يوسف ثنا سفيان...
- وفي ١٢/٣٢/٢١٣٨٢ قال:حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا جمهور بن منصور ثنا عمروبن عبد الغفار...
- والحاكم ٢/٦٦٧/ ٤٢١٦ قال: حدثنا أبو بكر الشافعي ثنا إسحاق بن الحسن ثنا أبو حذيفة عن سفيان...

ثلاثتهم (عمار، وسفيان، وعمرو) عن الأعمش عن حسان بن الأشرس به.

وهذا إسناد صحيح[(١)].

ثانيا: رواية حصين السلمي عن سعيد عن ابن عباس قال: "نزل القرآن

= هذه الروايات حتى لا يقول أحد: إن ذكر العشرين سنة يشير إلى ضعف الرواية، فمجرد ذكرها لا يضعف الرواية؛ لأنها قضية خلافية، ثم إن هناك مثلها – أي الرواية – مما أخرجه البخاري، وكفى به دلالة على الصحة، فليتأمل.

(١) النسائي، فضائل القرآن ص ٦٩–٧٠ ح ١٤– ١٦ وانظر السنن الكبرى ٥/٧ ح ٧٩٩١، وابن أبي شيبة المصنف ٦/١٤٤ ح ٣٠١٩٠ وهو حديث صحيح صححه الزركشي في البرهان ١/ ٢٢٩، وابن حجر في فتح الباري ٩/٤.

جميعاً في ليلة القدر إلى السماء الدنيا، ثم فصل فنزل في السنين؛ وذلك قوله: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ٧٥﴾ [الواقعة: ٧٥].

أخرجها:

النسائي في الكبرى ٦/٤٨٠/١١٥٦٥ قال: ثنا إسماعيل بن مسعود ثنا معتمر بن سلمان عن أبي عوانة والحاكم ٢\٥١٩\٣٧٨١ ثنا أبو بكر محمد بن المؤمل ثنا الفضل بن محمد الشعراني ثنا عمرو ابن عون ثنا هشيم. ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان ٢\٤١٥\٢٢٥٠ كلاهما (أبو عوانة وهشيم) قالا: ثنا حصين السلمي به.

وهذا إسناد صحيح(١).

ثالثاً: رواية منصور عن سعيد عن ابن عباس في قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ١﴾ [القدر: ١] قال: أنزل القرآن في ليلة القدر جملة واحدة إلى السماء الدنيا، وكان بموقع النجوم، وكان الله عز وجلّ ينزله على رسوله ﷺ بعضه في إثر بعض وقال الله عزوجل: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ﴾ [الفرقان: ٣٢].

أخرجها:

- الحاكم ٢/٢٤٢/٢٨٧٨ قال: ثنا أبوبكر بن إسحاق ثنا موسى بن إسحاق ثنا إبو بكر وعثمان ابنا شيبة ...
- والبيهقي ٤/٣٠٦/٨٣٠٤ قال: ثنا أبو عبدالله محمد بن عبد الله ثنا أبو زكريا يحيى بن محمد ثنا محمد بن عبد السلام ثنا إسحاق بن إبراهيم...

ثلاثتهم: إسحق وأبو بكر وعثمان عن جرير عن منصور به.

---

(١) الحديث رجاله ثقات، وشيخ المصنف هو الجحدري، وأبو عوانه هو الواضح بن عبدالله اليشكري، وحصين هو ابن عبد الرحمن السلمي؛ وقد أخرجه النسائي في تفسيره، ج٢، ص ٥٣٩-٥٤٠، والحاكم في مستدركه (٢/٤٧٧)، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وأخرجه غيرهما بروايات فيها ضعف.

وهذا إسناد صحيح[1]

هذا بالنسبة لصحة الروايات، فقد رأينا صحة نسبتها لابن عباس من أكثر من طريق ومن قبل كثير من العلماء، ولا يماري في ذلك باحث منصف، وفي هذا ردٌّ على من حكم بعدم وجود روايات صحيحة تثبت نزول القرآن إلى السماء الدنيا، وينبغي على من كان من منهجه أن يعترف بالرواية ويقيم لها وزنا أن يقف عند هذه الحدود، ويسلم بمضمونها، وأن يجد فيها غنية عن مزيد من البحث فيما وراء ذلك.

المطلب الثالث
مناقشة ادعاء أن روايات التنزل إلى بيت العزة هي من الإسرائيليات

وأما القول: بأن ما ورد عن ابن عباس في هذا الباب لا يصح أن ينسب للنبي ﷺ؛ لأنه مما أخذه ابن عباس عن أهل الكتاب، وهو رأي الدكتور إبراهيم خليفة، مع أنه لم ينازع في صحة هذه الروايات وثبوتها عن ابن عباس، وذهب إلى أن حق هذه الروايات أن تعطى حكم المرفوع إذا توافر فيها الشرطان لذلك، وهما:

١ – أن يكون قول الصحابي في أمر ليس للرأي فيه مدخل، وهذا الشرط – أيضاً – لم ينازع الدكتور فيه وأقره، ولكنه نازع في الشرط الثاني، وهو:

٢ – أنه ينبغي ألّا يكون الصحابي مما عرف بالأخذ عن الإسرائيليات، ثم يخلص إلى القول: بأن ابن عباس عرف بالأخذ عن الإسرائيليات وثبت ذلك عنه.

---

(١) وهو حديث إسناده صحيح، ورجاله ثقات، شيخ النسائي هو: ابن أعين المصيصي، وجرير هو ابن عبد الحميد بن قرط، ومنصور هو ابن المعتمر السلمي؛ وقد أخرجه الحاكم في مستدركه (٢/٢٢٢، ٥٣٠) وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي؛ وأخرجه البزار في مسنده (رقم ٢٢٩٠– كشف الأستار) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٤٠): ورجال البزار رجال الصحيح. والحديث أخرجه كذلك الطبري في تفسيره (٣٠/١٦٦–١٦٧)، وابن الضريس في فضائل القرآن رقم (٧٠٩)، والطبراني في الكبير، ج١٢، ص٣٢، رقم ١٢٣٨٢، وقد زاد السيوطي نسبته في الدر المنثور ٦/ ٣٧٠ لابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، والبيهقي في الدلائل عن ابن عباس.

ثم أجهد نفسه بذكر روايات إسرائيلية منسوبة روايتها لابن عباس.

أقول :

أولاً: إن قضية أخذ ابن عباس عن أهل الكتاب إسرائيليات، هي قضية اختلف حولها العلماء، والراجح: أنه أخذ منهم بالضوابط المعروفة في الأخذ عن أهل الكتاب، وكان هذا من الندرة بمكان، فهذا حبر الأمة، وترجمان القرآن، فكيف نقبل أن ننسب له الجهل في الرواية، ورواية ما يترفع عنه عوام الناس وسوقتهم.

ثانياً: وأما أخذه عن كعب الأحبار، فإنه لم يأخذ عنه إلا بعد إسلامه وبضوابط علمية، ونحن لا نوافق الذين يتهمون كعباً في دينه وإسلامه، ﴿فَتَبَيَّنُوا۟ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤]، فقد رَوَى عن كعب بعضُ كبار الصحابة كابن عباس وأبي هريرة وغيرهما، ونرى الإمام مسلماً يخرج له في صحيحه في مواضع من أواخر كتاب الإيمان، كما نرى أبا داود والترمذي والنسائي يخرجون له، وهذا دليل توثيقه عند هؤلاء جميعاً، وتلك شهادة كافية لرد التّهم حوله[(١)].

ثالثاً: ثم إنني أعجب من الدكتور إذ يثبت رواية البخاري في كتاب الشهادات التي ينقل فيها قول ابن عباس موجهاً للمسلمين ناصحاً لهم أن لا يأخذوا عن أهل الكتاب، بلهجة صارمة حازمة حاسمة، ثم يتجاوز هذه الرواية **الصحيحة الثابتة عنه ليقول "وهو على الرغم من نهيه الصريح هذا، إلا أنه ثبت عنه الأخذ عن بني إسرائيل"**[(٢)]، ويستدل على ذلك بروايات واهية لا نشك في كذب نسبتها لابن عباس، أوردها ابن كثير في تفسيره، وإيراد ابن كثير لها، لا يدل على صحتها، لأنه – كما هو معروف – لم يلتزم الصحة في كل ما يرويه، والذي ينظر في تفسيره يجد فيه مما لا يصح شيئاً كثيراً.

ومن الغريب أن الدكتور إبراهيم خليفة كان قد قرر في كتابه "دراسات في

---

(١) وقد توسع الدكتور الذهبي في التدليل على ذلك. ينظر التفسير والمفسرون، ج١، ص ١٨٨، ١٨٩، ط٢، ١٩٧٦.

(٢) منة المنان، ج٢، ص٣٨.

مناهج المفسرين" الذي نشره عام ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، قضايا رائعة تتعلق بتنزيه ابن عباس – رضي الله عنه – خصوصاً والصحابة عموما، أن يقعوا في شَرَك رواية الإسرائيليات؛ لا سيما ما كان منها ساقطا بَيِّن السقوط، وأَضَّلَ لذلك تأصيلاً جيداً، وليته بقي على ذلك، ولكن يبدو أنه غيَّر رأيه من حبر الأمة وترجمان القرآن في كتابه "منّة المنان في علوم القرآن" الجزء الثاني الذي نشره عام ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م، وكان ما نقلناه عنه في المبحث السابق، المطلب الثالث لبيان رأيه مأخوذ كما أسلفت من هذا الكتاب.

وأنقل – هنا – من كلامه في كتابه "دراسات في مناهج المفسرين" ما يرد عليه:

قال تحت عنوان: **كيف كان تفسير ابن عباس للقرآن؟ وهل كان يكثر في تفسيره من الأخذ من الإسرائيليات حقاً؟**

"من المعلوم لدى كافة من يضع الحق في نصابه، ولاسيما من كان فوق ذلك من المعنيين بالتفسير بالمأثور من علماء الأمة عليهم الرضوان: أن ابن عباس – رضي الله عنهما – **كان مقلاً في تفسيره القرآن من الأخذ عن بني إسرائيل إلى حد الندرة**، بل إلى حد العدم على زعم البعض، وإن كان زعم العدم هذا لا يصفو من الكدر عند لزوم جادة التحقيق العلمي المنصف. هذا المعلوم – كما قلنا – لدى كافة أهل الحق علماً لا تشوبه أدنى ريبة، **وإن ابن عباس إنما كان ينحو في تفسيره منحى العالم البصير بمقاصد الشريعة الغراء المتعمق في فقه أسرارها ولطائفها.."**[(١)].

فهل من كان هذا شأنه – وهو الذي دعا له النبي ﷺ: اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل، حتى استحق لقب حبر الأمة وترجمان القرآن – يمكن أن يقع في جهالة رواية مثل هذه الروايات المزورة على الملائكة ورسل الله؟!! ولكن سامح الله مَنْ رضي من علمائنا وسمح لنفسه أن يدرج مثل هذه الروايات في كتبه ابتداءً، فكيف إذا كانت منسوبة لسيدنا ابن عباس؟

---

(١) دراسات في مناهج المفسرين، ص٣١١، دط، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، دار الوفاء.

ويقول وهو يعلّق على رواية إجابات ابن عباس رضي الله عنهما على مسائل نافع ابن الأزرق:

"كما أن جميعها كذلك مفصح في صراحة وجلاء عن منهج هذا الحبر – رضي الله عنه – في تفسيره القرآن، وكيف أنه حين لا يجد في النص بياناً من المعصوم – ﷺ – فإنه ينشد البيان في لغة العرب التي هي لسان القرآن المبين، بيد أنه على الرغم من صراحة وصرامة هذه النقول المتكاثرة وأمثالها في تبيين منهجه؛ تبيين الصبح لذي عينين، فإننا قد رأينا غير واحد من المستشرقين ومن لف لفهم يصمون ابن عباس رضي الله عنهما ومدرسته في التفسير، بل يصمون الصحابة جميعاً بكثرة الأخذ من الإسرائيليات"[(١)].

وقال – وهو يرد على المستشرق المعروف جولد زيهر في كتابه المشهور "مذاهب التفسير الإسلامي"[(٢)]، وعلى الأستاذ أحمد أمين في كتابه المشهور كذلك "فجر الإسلام"[(٣)] دعواهما أَخْذَ ابن عباس عن اليهود ووقوعه في رواية الإسرائيليات، قال:

"لا يسع منصفاً يحترم عقله، ويعطى منطق الحق والرشد حظه الواجب له من العناية وعدم التجاهل، أن يسلم لهؤلاء المغرضين – أضل الله كيدهم – وأطفأ نورهم مثل هذه الدعوى البينة الزيف والفساد من كل جهة؛ أعنى دعوى إكثار الصحابة بعامة، وابن عباس ومدرسته بخاصة من الأخذ عن الإسرائيليات، وأنهم بهذا الإكثار قد ركبوا مخالفة بينة لمسألة ذائعة، وبالغة الشهرة؛ مسألة تحذيره ﷺ من الأخذ عن بني إسرائيل، وكيف يسوغ في منطق ذي منطق أن يركب هؤلاء العقلاء الراشدون من صفوة أصحاب النبي ﷺ مثل هذه الكثرة المفرطة، على حد زعم الرجلين ومن نسج نسجهما، وهم أنفسهم؛ أعني أولئك الصفوة من أصحاب النبي ﷺ، من قد صدر منهم التحذير البيّن الشديد، أيضاً

---

(١) دراسات في مناهج المفسرين، ص٣١٨.

(٢) ينظر مذاهب التفسير الإسلامي، ص٨٥–٨٨، ترجمة وتعليق عبد الحليم النجار، دار إقرأ، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

(٣) ينظر فجر الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١٠، ١٩٦٩م، ص ٢٤٨.

من الاعتماد على ما عند أولئك الإسرائيليين، حسبما اعترف أولئك المغرضون أنفسهم، مع تمام الثقة، وقوة اليقين من كل من في قلبه أدنى حظ من رعاية الإنصاف والرشد، واجتناب التمذهب بمذهب الهوى، والتعصب المقيت.

نعم، مع تمام الثقة وقوة اليقين من كل من له أدنى حظ من ذلك بحسن رأي أولئك الصفوة، ونصوع فهمهم، وبالتالي عدم إمكان تناقضهم مع أنفسهم في شيء من هذا أو من غيره، وهذه كلمة ترجمان القرآن وحبر الأمة ابن عباس رضي الله عنهما، تبين لك مدى ما كان عليه القوم من اعتزاز بما لديهم من العلم الحق والشريعة الخاتمة، وعظيم اعتمادهم عليه واحتقارهم إلى جنبه ما عند سواهم، والتي اعترف بها هذا المستشرق الحاقد نفسه.

قال ابن عباس – رضي الله عنهما – فيما أخرج عنه البخاري رحمه الله في غير موضع من جامعه الصحيح، واللفظ هنا من كتاب الشهادات: "يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب وكتابكم الذي نزل على نبيه ﷺ أحدث الأخبار بالله، تقرؤونه لم يشب؟ وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدلوا ما كتب الله، وغيروا بأيديهم الكتاب فقالوا: هو من عند الله؛ ليشتروا به ثمناً قليلاً، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مساءلتهم؟ ولا والله ما رأينا منهم رجلاً قط يسألكم عن الذي أنزل عليكم".

ثم كيف تستقيم دعوى مثل هذا الإكثار والواقع الذي تنطق به كتب التفسير بالمأثور التي يبن أيدينا شهيد بزيف هذه الدعوى، وأن رواية الصحابة رضوان الله عليهم عن بني إسرائيل جد قليلة بالنسبة إلى فقه أنفسهم بالقرآن، والى ما تلقوه في ذلك عن النبي ﷺ. وأما بقية ما طنطن به أولئك المغرضون من مخالفة أصحاب النبي ﷺ في نقلهم عن بني إسرائيل وتصديقهم لهم، فإنه لا أظهر في زيف هذه الدعوى وضلالة أصحابها من ثبوت عدالة أصحاب النبي ﷺ وتقررها بما يشبه تقرر البدهيات في عقول كافة المنصفين وقلوبهم بشهادة القرآن وصحيح السنة في غير ما موضع منهما.."[1].

(١) دراسات في مناهج المفسرين، ص٣٢٨–٣٣٠ بتصرف يسير.

هذا قليل من كثير مما ذكره الدكتور إبراهيم، في كتابه مناهج المفسرين، تبرئة لابن عباس مما لا يليق به من روايته روايات ساقطة، لايشك من له أدنى مسكة من عقل أنها موضوعة على ابن عباس. وليته بقي على هذا الموقف ولم يتحول ليثبت مثل هذه الروايات عنه، فها هو يقول: "**قد ثبتت عن ابن عباس روايات لا يشك منصف في أنها من الإسرائيليات**"(١)، وأقول: بل لا يشك منصف أنها مكذوبة على ابن عباس؛ فإذا كان الدكتور يستهجن أن يتلبس الشيطان بصورة سليمان عليه السلام ويعاشر زوجاته في الحيض، وأن يزني الملكان ويقتلا النفس التي حرم الله ثم يشركا بالله، أقول: إذا كان هو – ونحن معه – بل وكل مسلم عاقل منصف يستهجن ويستنكر ذلك ويستعظمه، فكيف يقبل لابن عباس روايتها؟!! فأين فهمنا من فهم ابن عباس، وأين حكمتنا من حكمته؟ ﴿إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ [الإسراء: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ٧٠].

وفي قول الدكتور عن ابن عباس رضي الله عنهما: "**نستميح قارئنا الكريم العذر في تسويد الصفحات بغثاء ما جاء فيها من الرواية عنه – رضي الله عنه –**". جراءة شديدة على الحبر، أستغرب كيف صدرت منه، فهو يعتذر من القاريء، ويخشى جرح مشاعره من سماع هذه الروايات، ولا يعتذر من الإساءة لصحابي جليل كان له من نفس النبي ﷺ شأن أي شأن، ومن العلم ومن نفوس المسلمين منزلة أي منزلة، ويَنْسُبُه – كُرِّمَ وجهه – إلى الغثائية، بإثبات نسبته لرواية هذا الغثاء. وكذا تظهر الجراءة في قوله عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو يحاول تعليل مخالفة ابن عباس نفسه والمسلمين إلى ما ينهاهم عنه، حيث ينصحهم بعدم الرواية، ويقع فيما ينهى عنه، قال بعد التعليل: "**سواء أخطأ في هذه الرؤية أم أصاب**"؟!!

إن الروايات التي استدل بها الدكتور على أخذ ابن عباس عن الإسرائيليات، ليست شاهداً على أخذه، بقدر ما هي شاهد على ضعف بل كذب وتزوير الرواية عنه.

---

(١) منة المنان،ج٢، ص٣٨.

ومعلوم أن ابن عباس رضي الله عنهما، كان مستهدفاً باختراع الروايات ونسبتها إليه من قبل من لهم أهداف معينة، ليروجوا أهدافهم، وهذا ما قرره الدكتور إبراهيم خليفة نفسه في كتابه دراسات في مناهج المفسرين فقال تحت عنوان: (الوضع على ابن عباس وأسبابه):

"قال السيوطي رحمه الله: (وقد ورد عن ابن عباس في التفسير مالا يحصى كثرة)، بيد أنك قد رأيت مع هذا ولاسيما مما قدمنا لك من نقل صاحب الإتقان، كذلك عن الشافعي رحمهما الله، من أن الثابت عن ابن عباس في التفسير ليس إلا شبيهاً بمائة حديث، **بل قد رأيت كذلك أن من الروايات موضوعاً ومنتحلاً عليه انتحالاً**. وهنا أحسب أنه لا محالة يراودك التساؤل عن الأسباب الحاملة لأصحابها على مثل هذا الوضع، بل على الإكثار منه كذلك على ابن عباس بالذات، وفي هذا نستطيع بيسر وسهولة أن نخرج بأسباب ثلاثة:

١ – أن الرجل كان من أهل بيت النبوة، فالوضع على مثله يكسب الموضوع رونقاً خاصاً، وميلاً من أنفس عوام المؤمنين المحبين بطبيعتهم لأهل البيت قطعاً أكثر من حبهم لسواهم، إلى حسن تقبلهم له وإقبالهم عليه أكثر من إقبالهم على المنسوب إلى سواه من غير أهل البيت.

٢ – أن الرجل كان من وفرة العلم وكثرة القول فيه وشهرة ذلك عنه بالمنزلة التي تشجع الواضعين على الوضع عليه، وتيسر لهم سبيلاً ممهودة إلى مثل هذا الوضع، ظناً منهم أن مثل هذه الكثرة والشهرة يمكن أن يتيه معها ويدس فيها إلى جانب الصحيح الصادق، ما هو مكذوب مختلق.

٣ – أنه قد آل إلى نسل ابن عباس فيما بعد الخلافةُ والدولة، فأراد بعض الوصوليين أن يتقربوا إلى أولئك الخلفاء بكثرة ما يحفظون من علم جدّهم ويروونه للناس، حتى لو كان في هذه الكثرة ما هو من نسج خيالهم الذي يختلقونه على الرجل اختلاقا"[(١)].

وليت الدكتور إبراهيم استثمرهذه الحقائق، ووظفها في إدراج هذه الروايات

(١) دراسات في مناهج المفسرين، ص٣٨٠.

التي زعم ثبوت رواية ابن عباس لها، ضمن هذه الروايات التي نسبت له زوراً، ووضعاً عليه لمآرب يقصدها أعداء الإسلام ممن يريدون تشويه الدين والعقيدة، وإفقاد المسلمين الثقة برموزهم العلمية، من ضمن الأهداف الكثيرة التي يعملون ليل نهار لتحقيقها.

رابعاً لقد علق الدكتور رفضه لهذه الروايات على نقطة واحدة وهي أن ابن عباس عرف عنه الأخذ عن الإسرائيليات.

أقول: لو فرضنا جدلاً ذلك، فما علاقة موضوعنا، والروايات التي بين أيدينا بالإسرائيليات؟ إن الذي يُعرف بالأخذ عن الإسرائيليات وروى رواية مما لا يعرف إلا بالتوقيف يقتصر ردها فيما إذا كانت مما له علاقة بالإسرائيليات – كما قرر الدكتور إبراهيم نفسه ذلك – فما علاقة تنزلات القرآن بذلك؟ وهل أَخَذَ ابن عباس تنزلات القرآن عن اليهود؟ وهل اعترف اليهود بتنزلات القرآن ليؤلفوا فيها روايات؟ وما مصلحة اليهود في أن يثبتوا للقرآن تنزلا جديداً، يزيد من إفاضة معنى الهيبة عليه، والاحتياط له كما ذكر العلماء في حكمة هذا التنزل، ويؤكد اعتراف اليهود لا بنزول واحد بل بتنزلات؟

وفي النهاية أقول: مما يلفت النظر أننا لا نجد أحداً من المتقدمين أنكر نزول القرآن إلى السماء الدنيا، ثم إن مرجعنا بالدرجة الأولى إلى الرواية قبل الدراية، فإن صحت الرواية أخذنا بها، ثم هل تولدت كل هذه الروايات عن صحة هذا التنزل من فراغ؟!

المطلب الرابع
مناقشة القول بأن روايات التنزل هي فهم خاص لابن عباس

وأما قول الدكتور فضل عباس في ردّه على القائلين بهذا التنزل: "..والقول بأن مثل هذا لا يمكن أن يكون رأيا لابن عباس غير مسلم، فقد يكون ابن عباس فهم الآية هذا الفهم، إن صحت هذه الأقوال عنه".

أقول: كيف يمكن أن يتحدث ابن عباس ويقرر قضايا في القرآن وتنزلاته

بضرب من الاجتهاد المحض في قضية تتعلق بغيب خالص، مع ما نعلم من شدة حرص الصحابة رضوان الله تعالى عليهم على الاحتراز الكامل في التعامل مع القرآن فهما وتأويلاً، وتجريدهم القرآن عن كل ما ليس منه، فقد علمنا تشدد الصحابة في جمع القرآن بادي الرأي، لمبالغتهم في اتباع التوقيف في شأن القرآن، فكيف بابن عباس حبر الأمة وترجمان القرآن، يتخيل قضية كهذه ثم يقررها ويتحدث عنها بلهجة الواثق المتيقن منها، أترى، هل يجرؤ أحد منا على إضافة شيء يتعلق بغيب القرآن لرأي يرتئيه وفهم يفهمه؟!

فأين ورعنا من ورع ابن عباس، بل أين الثرى من الثريا؟

وأما كون ابن عباس هو الوحيد الذي انفرد بهذه الروايات، فهذا لا يشكل مطعناً، فإن ابن عباس كانت له خصوصيات مع الرسول ﷺ، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن ابن عباس صرح أنه كان يروي عن الصحابة كثيراً مما سمعوه من رسول الله ﷺ دون أن يذكرهم فقال: "ليس كل ما رويناه سمعناه من فم رسول الله ﷺ" فربما يكون قد سمع ذلك صحابة آخرون غير ابن عباس، ولكن الذي اشتهر بالرواية هو ابن عباس. ومن ناحية ثالثة: فإن انفراد راو واحد برواية لا يعني ضعفها؛ فهناك الكثير من الروايات انفرد بروايتها راو واحد، وهي في الصحاح ولها مكانتها العظيمة عند العلماء، وما حديث (الأعمال بالنيات) الذي عدّه العلماء ثلث الدين عنا ببعيد، فقد انفرد بروايته عمر – رضي الله عنه –.

المطلب الخامس

مناقشة القول: بأن التنزل إلى بيت العزة يتعارض مع سياق الآيات.

وهو قول الدكتور فضل عباس: إن نزول القرآن إلى السماء الدنيا في رمضان يلزم منه عدم نزوله على رسول الله ﷺ في رمضان وما ترتب على ذلك من تحليلات، وهو ما قال به كذلك الشيخ رشيد.

أقول: لقد بين العلماء ألّا تعارض بين النزولين، ولزوم أحدهما لا ينفي لزوم الآخر، فإن القرآن نزل إلى السماء الدنيا في رمضان دفعة ثم بدأ نزوله من السماء الدنيا على قلبه ﷺ كذلك في رمضان، وبالتالي فما قيل: من أن

نزول القرآن للهداية والإنذار والعظة، يقتضي نزوله على قلب الرسول ﷺ كله صحيح ودقيق، وهو لا يتعارض مع نزول القرآن للسماء الدنيا؛ لأن كليهما نزل في رمضان، فالقرآن بقي محفوظاً في اللوح المحفوظ، إلى أن حان موعد بعث الرسول ﷺ وإنزال القرآن عليه، فأنزله الله إلى السماء الدنيا جملة في رمضان، ومنه مباشرة إلى قلب الرسول مفرقاً مبتدئاً بذلك في ليلة القدر بأول نجم منه وهو مطلع سورة العلق، ولم يكن هناك من داع لأن ينزل إلى بيت العزة قبل ذلك أي قبل رمضان.

وأختم أخيراً بقول الشيخ العلّامة عبد الوهاب غزلان رحمه الله، يقول:

"فالذين ينكرون نزول القرآن إلى بيت العزة من السماء الدنيا، ويقولون: إن المراد بإنزال القرآن في الآيات الثلاث المتقدمة، ابتداء إنزاله على النبي ﷺ لا إنزاله جملة إلى السماء، يخرجون بهذا على ظواهر الآيات الثلاث بلا مسوغ، فقد جاء فيها أن القرآن أنزل في الوقت المحدد الذي ذكر في كل منها، والظاهر من ذكر القرآن وإسناد الإنزال إليه في هذه الآيات أن المراد من القرآن فيها كله لا بعضه، وأن المراد من الإنزال إتمامه لا البدء فيه، وهؤلاء لا بد لهم من تأويل هذه الآيات بأحد هذين الوجهين وكلاهما مجاز لا حقيقة. والمجاز لا يصار إليه إلا إذا تعذرت الحقيقة، نعم قد يقال: القرينة على تعذر الحقيقة هنا تؤخذ من الواقع، وهو أن القرآن نزل على النبي ﷺ مفرقاً. فدل هذا على التجوز بأحد هذين الوجهين في هذه الآيات الثلاث، والجواب: أن هذا كان يصح لو لم يقم الدليل من السنة التي هي شارحة للكتاب على أن المراد في هذه الآيات إنزاله جملة واحدة إلى السماء الدنيا"[(١)].

(١) مباحث في علوم القرآن، عبد الوهاب غزلان، ص ٥١-٥٢.

المبحث الثالث
الحكم من هذه التنزلات

وأقصر الحديث – هنا – على حكمة الإنزالين الأولين؛ أعني: إلى اللوح المحفوظ وإلى السماء الدنيا؛ لما بينهما من اشتراك في الحِكَم، وفي كون نزولهما كان لمكانين في السماء، وليس للناس مباشرة، ولأن حِكَمَ نزول القرآن الكريم منجماً على قلب النبي ﷺ مشهورة معروفة أشبعها العلماء بحثاً، وهذا التنزل محل اتفاق.

المطلب الأول
الحِكَمُ من نزول القرآن ووضعه في اللوح المحفوظ

من حِكَم هذا النزول[1]:

١ – ما يرجع في الأصل إلى الحكمة من وجود اللوح المحفوظ ذاته، فقد أراد الله أن يكون في نظام ملكه هذا الديوان العام؛ لكي يدون فيه بقلم القدرة ما كان ويكون إلى يوم القيامة، وهو مظهر من مظاهر قدرته وحكمته وسعة علمه ونفوذ إرادته سبحانه وتعالى، ولما كان القرآن الكريم هو خاتمة الشرائع السماوية، الناطق بروعة الإعجاز المبين عن كل السنن والنواميس الإلهية، الكاشف بفرقان هدايته عن كل الكمالات الإلهية، كان إثباته فيه أولى مما سواه، من منطلق أن الذي يُحرص على تدوينه من قبل الناس هو المهم عادة فكيف بالأهم.

٢ – في الإيمان بذلك زيادة الثقة بالقرآن، حيث حفظ في مكان لا يستطيع أحد أن يعبث به أو أن يصل إليه غير الأخيار الأطهار في حمى ومنعة الواحد القهار.

٣ – فيه تأكيد على هوية القرآن الربانية وأنه ليس من صناعة بشرية.

---

(١) انظر علوم القرآن، د. إبراهيم زيد وزملاؤه، ص١٥

٤ – فيه بالإضافة إلى ما ذكرنا تنبيه الناس إلى اتخاذ السجلات التي يدونون فيها شؤون المعاملات التي يتوقف عليها حفظ الحقوق وصيانة المؤسسات من العبث بها.

المطلب الثاني
الحِكَمُ من نزول القرآن الكريم إلى السماء الدنيا

من حِكَمِ نزول القرآن إلى السماء الدنيا[١].

١ – إعزاز لشأن هذا الكتاب وتكريم لمن نزل عليه، ففي هذا النزول إبلاغ لأهل السموات جميعاً بأن هذا آخر الكتب المنزلة على خاتم الرسل، حيث يتعرفون على شأن هذا الكتاب، المعجزة الجامعة لثمرات الكتب السابقة، وما تضمنه من الهداية لكل أنواع الكمالات، وما تمثله من رحمة عامة مطلقة، فيقفون على خصوصية هذا الكتاب، وخصوصية من هم معدّون لحمله والدعوة به إلى الله على بصيرة.

يقول أبو شامة – رحمه الله – "ووقفت على كلام حسن للحكيم الترمذي ابي عبد الله محمد بن علي في تفسيره قال: أنزل القرآن جملة واحدة إلى السماء الدنيا، تسليماً منه للأمة ما كان أبرز لهم من الحظ بمبعث محمد ﷺ، وذلك أن بعثته كانت رحمة، فلما خرجت الرحمة بفتح الباب جاءت بمحمد ﷺ وبالقرآن، فوضع القرآن ببيت العزة في السماء الدنيا؛ ليدخل في حد الدنيا.. كأنه أراد تبارك وتعالى أن يسلم هذه الرحمة التي كانت حظ هذه الأمة من الله تعالى إلى الأمة، ثم أجرى من السماء الدنيا الآية بعد الآية عند نزول النوائب.."[٢].

---

(١) انظر الإتقان، السيوطي، ج١، ص١٨٩، والمدخل لدراسة القرآن الكريم، أبو شهبة، ص٥٠، وعلوم القرآن، د. إبراهيم زيد وزملاؤه، ص١٥، وغيرها من كتب علوم القرآن.

(٢) أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل، المرشد الوجيز، تحقيق: طيار آلتي قولاج، ص ٢٦، دط، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م، دار صادر، بيروت – لبنان.

٢ – إن في نزول القرآن الكريم أكثر من مرة في أكثر من موضع، دلالة على مدى العناية التي أحيط بها والأهمية التي حظي بها، والشأن الذي هو له عند المتكلم به والمنزل له، وهذا بالتالي من اكبر الدواعي على الثقة بالقرآن وبمن أنزله، حيث تعهد بحفظه من أن تمتد إليه أيدي المحرفين وصونه وحمايته من عبث العابثين.

قال أبوشامة: "وقال الشيخ أبو الحسن في كتابه جمال القرّاء: في ذلك تكريم بني آدم، وتعظيم شأنهم عند الملائكة، وتعريفهم عناية الله عز وجل بهم ورحمته لهم؛ ولهذا المعنى أمر سبعين ألفا من الملائكة لما أنزل سورة الأنعام أن تزفها، وزاد سبحانه في هذا المعنى بأن أمر جبريل عليه السلام بإملائه على السفرة الكرام البررة عليهم السلام وإنساخهم إياه وتلاوتهم له ... ثم ساق الكلام إلى آخره"[(١)].

٣ – إن في إعلام سكان السماوات من الملائكة به وبما احتواه من التكاليف والتوجيهات الربانية، لَأَمر في غاية الأهمية؛ لما أن الملائكة هم جند الله الأخيار الذين لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، فهم بمثابة السلطة التنفيذية للأوامر والتوجيهات الإلهية التي تتعلق بالمهام المسندة إليهم، وما أكثر وجوه التعامل القائم بينهم وبين بني آدم من بدء كون أحدهم نطفة حتى ينتهي أجله، ويعالجون قبض روحه، فهناك النازعات للأرواح، وهناك المرسلات عرفاً، وهناك الحفظة، وهناك المثبتة، والملهمة، والناصرة، والمنتقمة إلى غير ذلك، فنزوله إليهم تعريف لهم بالمهام الموكلة لهم.

---

(١) المرجع السابق، ص٢٧.

الخاتمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

فهذا بحث تنزلات القرآن الكريم، عرضت فيه لموضوع مهم عُني به المؤلفون قديماً وحديثاً، وأحب في نهاية هذا البحث أن أسجل الملحوظات الآتية:

١ – هل يعقل أن يجتمع إجماع علماء المسلمين على مدى أربعة عشر قرناً ومنهم: المفسرون والمحدثون والفقهاء والأصوليون والقضاة وأهل اللغة وغيرهم على هذا الرأي، وهو تنزل القرآن إلى السماء الدنيا قبل تنزله على قلب الرسول ﷺ، على جهل منهم بأسانيد روايات هذا التنزل، أو قصر نظرهم عن أبعادها ومراميها، ثم جاء بعض علماء هذا العصر ليكتشفوا خطورة هذه المسألة والقول بها – إن كان فيها خطر – مخالفين بذلك أسلافهم ومعاصريهم؟

٢ – إن منهج نقض ما أجمع عليه علماء السلف، وبمنهج عقلي صرف، منهج خاطيء ينبغي على المعاصرين عدم التجرؤ عليه، خصوصاً إذا كان حاديهم لذلك نظر عقلي مجرد، ليس مدعوماً برواية أو مأثور.

٣ – مما يضعف أدلة المعارضين لتنزل القرآن للسماء الدنيا: عدم اتفاقهم على ما استدلوا به، فبعضهم يصحح الروايات وبعضهم يضعفها، وبعضهم علّق الطعن في الروايات على اتهام الصحابي الجليل ابن عباس بالتساهل في رواية ساقط الروايات عن بني إسرائيل خلافا للآخرين، وبعضهم جعل هذه الروايات فهما خاصاً بابن عباس، وبعضهم استدل بمخالفة القول بهذا التنزل لسياق الآيات الواردة فيها، وهكذا..

٤ – لا بد لكل باحث في العلوم الشرعية أن يكون له قسط جيد من علم الحديث النبوي الشريف، فإنَّ كثيراً من أخطاء الباحثين إنما تنشأ من قلة بضاعتهم في هذا العلم، خصوصاً علم المصطلح وما يترتب عليه من تصحيح وتضعيف للروايات، فالمفسر والفقيه واللغوي تعد السنة النبوية من صلب معرفتهم واستدلالهم، وبمقدار نقص معرفتهم بهذا العلم تنقص

معرفتهم بتخصصاتهم. فقد رأينا في بحثنا هذا المتعلق بتنزلات القرآن الكريم كيف انبنى أساس الترجيح على دراسة روايات حديث ابن عباس المتعددة سنداً ومتناً؛ رواية ودراية، واعتمد أساس النظر والرأي والاستدلال في البحث كله على ما ثبت من صحة هذه الروايات، ولو كانت نتيجة البحث في رواية الحديث مغايرة لما وجده الباحث، لانعكس أساس منطلق البحث وبالتالي نتائجه.

٥ – وأخيراً، أقول: إن احترام الصحابة والتأدب في خطابهم، ينبغي أن يكون من الثوابت عند علماء المسلمين الذين هم قدوة للناس، كيف لا والله تعالى هو من أثنى على صحابة رسول الله، ورضي عنهم، ورفع من شأنهم، فينبغي أن نحتاط كل الحيطة في خطابهم؛ حتى لو رجحنا شيئاً يخالف ما ذهب إليه بعضهم، فبتوقيرهم ترتفع مكانتنا، وباحترامهم ننال احترامنا.

والحمد لله رب العالمي

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١ – ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، التفسير، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية – صيدا.

٢ – ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الرياض – السعودية، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ.

٣ – ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، بيروت –لبنان، دار المعرفة، د. ط، ١٣٧٩هـ..

٤ – ابن حنبل، أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصر، مؤسسة قرطبة، د. ط، د.ت.

٥ – ابن الضريس، محمد بن أيوب، فضائل القرآن، تحقيق ودراسة: د مسفر ابن سعيد الغامدي، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، دار حافظ للنشر والتوزيع.

٦ – ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق، سامي بن محمد سلامة،دار طيبة للنشر، ط٢، ١٩٩٩م

٧ – أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل، المرشد الوجيز، تحقيق: طيار آلتي قولاج، د. ط، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، دار صادر، بيروت – لبنان.

٨ – أبو شهبة، محمد بن محمد، المدخل لدراسة القرآن الكريم، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، مكتبة السنة، القاهرة.

٩ – أبو يعلى، أحمد بن علي، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسن سليم أسد، دمشق – بيروت، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٠- أمير عبد العزيز، دراسات في علوم القرآن، ط١، ١٩٨٣م، مؤسسة الرسالة – بيروت، ودار الفرقان، عمان.

١١- أمين، أحمد، فجر الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١٠، ١٩٦٩م.

١٢- أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الجواد وزملاؤه، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

١٣- البخاري، محمد بن إسماعيل، الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق: نزار تميم وهيثم نزار تميم، بيروت – لبنان، دار الأرقم، د. ط، د. ت.

١٤- البزار، أحمد بن عمرو، البحر الزخار (مسند البزار)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الدين، بيروت، المدينة، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٥- البقاعي، نظم الدرر، ط١، ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية – بيروت.

١٦- البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة – السعودية، مكتبة دار الباز، د. ط، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١٧- ـــــــ الأسماء والصفات، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، ط١.

١٨- جولد زيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، ترجمة وتعليق عبد الحليم النجار، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، دار إقرأ، بيروت – لبنان.

١٩- الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي، دار الكتاب العربي – بيروت.

٢٠- ـــــــ المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٢١- حكمت بشير، التفسير الصحيح، موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور، دار المآثر، المدينة النبوية، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٢- خليفة، إبراهيم عبد الرحمن، منة المنان في علوم القرآن، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، مطبعة الفجر الجديد، القاهرة.

٢٣- ـــــ دراسات في مناهج المفسرين، دط، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، دار الوفاء.

٢٤- الذهبي، محمد حسين، التفسير والمفسرون، ط٢، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م، طباعة المؤلف.

٢٥- الرازي، تفسير الرازي (الفتح الكبير)، ط١، ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٦- الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القران، تحقيق وضبط: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة - بيروت دط، دت.

٢٧- رضا، محمد رشيد، تفسير المنار، ط٢، دت، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

٢٨- الزركشي، البرهان في علوم القران، ط١، ١٩٨٨م، دار الفكر، بيروت.

٢٩- السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين، الدر المنثور، دار الفكر - بيروت، ١٩٩٣.

٣٠- ـــــ الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: د. محمود قيسية ومحمد أشرف الأتاسي، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، مؤسسة النداء، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة.

٣١- الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٣٢- الصالح، صبحي، مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٧/١٩٨٨م.

٣٣- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم - الموصل، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣.

٣٤- الطبري، جامع البيان، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

ـــــــ جامع البيان، تحقيق الشيخ أحمد شاكر، ٢٠٠٠م، مؤسسة الرسالة – بيروت.

٣٥- عباس، فضل حسن، إتقان البرهان، دار الفرقان، عمان، ط١، ١٩٩٧.

٣٦- عبده، محمد، تفسير القرآن الكريم (جزء عم)، دار ابن زيدون، بيروت، ط٢، ١٩٨٩.

٣٧- غزلان،عبد الوهاب، مباحث في علوم القرآن، مصر، مطبعة دار التأليف.

٣٨- القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، خرج أحاديثه وعلّق عليه: عرفان العشا، د. ط، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، دار الفكر، بيروت.

٣٩- الكيلاني، إبراهيم زيد وزملاؤه، علوم القرآن، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية – الأردن، ١٩٩١م.

٤٠- النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار البنداري وسيد كسروي حسن، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٤١- ـــــــ فضائل القرآن، تحقيق: د. فارروق حمادة، دار إحياء العلوم – بيروت، ط٢، ١٩٩٢.

٤٢- ـــــــ المجتبى من السنن، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب – سوريا، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٤٣- الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، القاهرة – مصر، بيروت – لبنان، دار الريّان للتراث، دار الكتاب العربي، د.ط، ١٤٠٧هـ.